

اجتياح حي "بابا عمرو" الحمصي في ذكراه العاشرة

shrc.org

حي بابا عمرو في حمص – من هنا مر نظام بشار الأسد

اجتياح حي "بابا عمرو" الحمصي في ذكراه العاشرة

مقدمة:

شهدت حمص وريفها أفظع مجازر النظام وأشدّها بشاعة، لا سيما في بداية انطلاق الانتفاضة السلمية إذ تفاعلت جماهير المدينة في فترة مبكرة مع مطالب الحرية والكرامة والعدالة، لا سيما بسبب الظلم المضاعف على أهل المدينة بسبب التمييز الطائفي المزدوج الذي عانوا منه منذ عام 1963 من جهة، وبسبب عزم النظام على



تنفيذ مخطط ديمغرافي يحرم أهل المدينة من محلاتهم في مركز المدينة وأسواقها الأثرية القديمة ويحرم ملاك البساتين غرب المدينة منها في أكبر عملية تغيير ديمغرافي في كل البلاد.

الموقع الجغرافي لحي بابا عمرو

يقع حي بابا عمرو في الجهة الغربية الجنوبية من حمص ويحدّه من الشمال كلّ من حي الإنشاءات والمحطة، ويقسم حي بابا عمرو إلى قسمين منطقة السكن وتضم الحي وامتداده من توسع عمراني يشمل حي السلطانية وجورة العرايس حتى الوصول لبلدة جوبر ومنطقة البساتين الواقعة إلى الغرب من الحي.

المظاهرات في حي بابا عمرو

شارك أهالي وشباب حمص بالمظاهرات منذ أيامها الأولى بشكل كبير ودوري تضامناً مع باقي المناطق السورية المطالبة بالحرية والكرامة، وكان تجمع المظاهرات في أحياء حمص دائماً يصبّ في ساحة الساعة وسط المدينة حتى يوم الاعتصام الشهير والذي حدثت خلاله مجزرة شنيعة عندما أقدمت قوى الأمن التابعة للنظام السوري على إطلاق النار المباشر على المتظاهرين أثناء تفرقهم ليلاً، لتقع حادثة مجزرة الساعة في الثامن عشر من نيسان/أبريل 2011، والتي حصدت العشرات من أرواح الناشطين المعتصمين والمئات من المعتقلين، لم يستطع بعدها المعارضون والمناهضون للعودة للتظاهر في مركز المدينة، فجاءت فكرة التظاهر ضمن ساحات الأحياء ونفذت على الفور في ساحة حي بابا عمرو في الثالث والعشرين من أبريل/نيسان بعد أيام قليلة من المجزرة حيث تجمع مئات من الشبان في الحي مشكلين إحدى أكبر المظاهرات في وقتها، وبدأوا يهتفون بأعلى أصواتهم "حرية حرية" "بالروح بالدم نفديك يا حمص، بالروح بالدم نفديك يا درعا" فشرعت أجهزة الأمن في ملاحقتهم بسياراتها العسكرية واعتقل عدد كبير من المتظاهرين، محاولين بذلك إخماد الحراك السلمي في الحي، لكن هجمات الأجهزة المتكررة أجبرت الوضع في الحي وزادته سوءاً وارتفع من أعداد المحتجين، فشنت قوات الأمن عدة حملات دهم للحي وقامت باعتقال شبانه وإطلاق النار على الفارين منهم حتى أصبح حي بابا عمرو اسماً يتصدر القنوات الإعلامية العالمية والمحلية.

حماية المظاهرات السلمية

عندما كرر النظام السوري محاولاته لاقتحام الحي بشكل هجومي وشرس، تدخلت المعارضة المسلحة (كتيبة الفاروق بقيادة الملازم أول المنشق عن الجيش النظامي عبد الرزاق طلاس) في أول أيام عيد الأضحى بتاريخ 6/11/2011، لحماية المدنيين في الحي من النظام، وبالفعل استطاعت كتيبة الفاروق وغيرها صدّ اقتحام الجيش النظام لأشهر، ومنذ ذلك الوقت بدأ النظام يفرض حصاراً قوياً على الحي من جميع المداخل، وخاصة من جهة ملعب بابا عمرو، الذي سيطر عليه النظام وجعل منه تكتة عسكرية لآلياته وعناصره وقناصته التي تقوم باستهداف المدنيين في الحي وخاصة بعد اتخاذ القناصة للأبراج المطلّة على الحي موقعاً استراتيجياً تقوم من خلاله بقنص المدنيين مزاجياً. وكما هو الحال بالنسبة لحاجز السكة الحديدية من الشرق، وحاجز المؤسسة الاستهلاكية في

وسط حي بابا عمرو والذي أضحى هدفاً شبه يومي لعناصر المعارضة المسلحة في الحي عند محاولات النظام لاقتحام الحي، ونتيجة لذلك تم سحب حاجز المؤسسة في يوم الخميس 30/12/2011، وبذلك أصبح حي بابا عمرو منطقة خارجة عن سيطرة النظام بالإضافة إلى منطقة التوزيع الإجباري التابع لحي الإنشاءات.

لكن النظام السوري عقد العزم على استعادة الحي، حيث قام بعدة حملات عسكرية متتابة، كانت آخرها وأشرسها في شهر شباط/فبراير 2012

حملة شباط 2012

بدأت قوات مؤلفة من الحرس الجمهوري والفوج 555 من الفرقة الرابعة وقوات من ميليشيا "حزب الله" اللبناني هجوماً كبيراً على حي "بابا عمرو" المحاصر، تدعمهم قوات من الفوج 168 مضاد دروع، ومدفعية وراجمات صواريخ من الفوج 64 المتمركزين قرب بلدة "شنششار" (جنوب حمص 16 كم)، كما دفع النظام بميليشيات محلية قوامها المئات من الشبيحة الطائفين القادمين من المناطق والأحياء الموالية داخل مدينة حمص وخارجها إلى جانب ميليشيا شيعية من القرى المحيطة بالمدينة.

بعد تهديد مدفعي وصاروخي استمر قرابة 48 ساعة، بدأت قوات النظام السوري باقتحام حي بابا عمرو في مدينة حمص وسط سورية، وذلك في الثالث من شهر فبراير/شباط 2012 فكانت تلك الحادثة نقلة نوعية في مواجهة الثورة من قبل النظام السوري، حيث اعتمدت قوات النظام للمرة الأولى على قصف الحي براجمات الصواريخ.

قام النظام بمحاصرة الحي من كافة المداخل، وحشد قواته على أطراف الحي، وقطع خدمة الإنترنت والكهرباء عنه، وقصف الحي بكافة أنواع الأسلحة من (قذائف هاون، صواريخ، قذائف المدفعية الثقيلة والدبابات، رصاص متفجر، وبعض صواريخ الغراد) اتبعت قوات النظام حينها طريقة فرض الحصار وتركيز الاقتحام من النقطتين وحصار باقي مداخل الحي، مع نشر القنصات في منطقة السكن الجامعي ومبنى جامعة البعث، وذلك بعد 11 عملية اقتحام خلال الفترة ما بين 15 آذار/مارس 2011 و1 شباط/فبراير 2012،

في اليوم الخامس عشر من الحملة وبعد جولة مفاوضات مع وفد من النظام كان بقيادة آصف شوكت صهر رئيس النظام بشار الأسد، وكان يشغل حينها منصب رئيس "خلية الأزمة في سورية"، وتم الاتفاق على دخول الهلال الأحمر من أجل إجلاء عدد من جرحى وجثث عناصر النظام السوري الذين سقطوا في كمائن "الجيش الحر" بمنطقة التوزيع الإجباري، مقابل السماح للمدنيين بالخروج من الحي.

وبعد يومين من فشل عملية مسجد السمان، واصلت قوات النظام حشد قواتها في منطقة الملعب وطريق طرابلس في الجهتين الشمالية والغربية من الحي، وبدأت بعملية قصف غير مسبوق على منطقة التوزيع الإجباري، حيث دُفنت عائلات بأكملها وسُوّيت مبان بالأرض وتمكنت قوات النظام من التقدم حتى وصلت إلى طريق سوق الخضرة، وهو الفاصل بين حي بابا عمرو ومنطقة التوزيع،

في يوم الخميس 23 شباط أتهم ناشطون الجيش السوري باستخدام صواريخ سكود أرض - أرض روسية الصنع في قصف حي بابا عمرو فضلاً عن أنواع من الغازات السامة، وهي المرة الأولى التي يُفيد فيها ناشطون باستخدام هذا النوع من الصواريخ بقصف المدن منذ اندلاع الاحتجاجات، حيث قالوا أنها كانت تُطلق على الطوابق السفلية من المباني، لتسبب انهيار المبنى بالكامل بكافة طوابقه. لصواريخ سكود هي عبارة عن صواريخ ضرب عشوائي، وبعد استخدامها جريمة حرب وفق القوانين الدولية، لأنه لا يمكن توجيهها نحو أهداف عسكرية بعينها، ويمكن بسهولة أن تسبب دماراً واسعاً في المناطق المدنية المجاورة

معاناة المدنيين المحاصرين

عانى الـ 4,000 نسمة المتبقين من أهالي حي بابا عمرو - الذين اختاروا البقاء فيه على الرغم من القصف - من ظروف إنسانية صعبة خلال أسابيع الحصار الثلاث أثناء حملة بابا عمرو. فقد كان يُمنع كلياً دخول أي مواد غذائية أو طبية طوال فترة الحصار، فضلاً عن أن المياه والكهرباء والاتصالات كانت مقطوعة بالكامل عن كافة أنحاء الحي طوال الأسابيع الثلاثة. وهكذا فقد تردّت وتفاقمت الأوضاع الإنسانية كثيراً في الحي يوماً بعد يوم. وقد حاول أهالي بعض الأحياء المجاورة - مثل باب السباع - كسر الحصار بإيصال بعض الإغاثات إلى الحي، لكن الكميات التي أوصلوها كانت بسيطة ولم تكن كافية للحي بأكمله. كما زاد من

سوء هذه الظروف انخفاض درجات الحرارة كثيراً في المنطقة وهطول الثلوج من سوء الأوضاع الإنسانية فيها، حيث لم يستطع السكان الحصول على التدفئة أو الغذاء بعد أن قُطعت عنهم الكهرباء والوقود، وقد قال رئيس لجنة الصليب الأحمر للإذاعة السويسرية بعد اجتياح بابا عمرو وانخفاض درجات الحرارة: “الأوضاع في غاية الصعوبة والأحوال الجوية مأساوية، الجو بالغ البرودة والقتال دائر والناس لا يمكنهم الحصول على الغذاء أو الماء، وبالإضافة إلى ذلك تُوجد مشكلة كبيرة لإجلاء الجرحى”. وعلى الرغم من عدم تمكن الصليب الأحمر من دخول الحيّ آنذاك فقد وزّع مواداً غذائية وطبية وحليب أطفال وبطانيات على الفارين من إلى الأحياء المجاورة، الذين لم تتوفّر لهم مثل هذه الأشياء لأسابيع.

وقد دعت منظمة الصليب الأحمر الدولي في 21 شباط إلى إقامة هدنة بين الجيش الحر والنظامي مدتها ساعتان على الأقل يومياً للتمكن من إيصال المساعدات الإنسانية إلى أهالي الأحياء المحاصرين. واستمرّ بالتفاوض مع النظام في 24 شباط للسّماح له بدخول حي بابا عمرو وإجلاء الصحفيين الأجانب المُصابين وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الحي، وأفاد بأن بعض عناصره نجحوا يوم الجمعة بالدخول إلى الحي لإجلاء الصحفيين، لكنه واصل مفاوضاته لإجلاء المزيد من الجرحى في اليوم التالي، وانطلقت يوم السبت من حي بابا عمرو ثلاث سيارات إسعاف تابعة له لنقل الجرحى إلى خارجه.

الانسحاب من الحي

تواصلت المعارك بشكل عنيف حتى يوم 28 شباط، حيث اتخذت قيادات المجموعات قراراً بالانسحاب، وبدأت بالانسحاب على دفعات، حيث خرجت دفعات عن طريق نفق المياه، بينما خرجت أخرى عبر عملية تسلل من الحواجز المحيطة في منطقة بساتين بابا عمرو وطريق طرابلس شمال الحي استمر الانسحاب حتى الثاني من آذار عندما دخلت قوات النظام وسيطرت بشكل كامل على الحي

سياسة انتقامية

بدأت قوات النظام بالدخول إلى الحي صباح اليوم الأول من مارس/آذار وبدأت بعمليات التصفية والانتقام من المدنيين، حيث تعرض الأهالي لمجازر كانت نتائجها إبادة عوائل بأكملها داخل بيوتها وبساتينها، ولعلّ ذنب أكثرهم أنهم من سكان تلك البقعة من الأرض، أثروا البقاء فيها رغم المخاطر الواقعة عليهم مع بداية الحراك الثوري العسكري هناك، ونذكر منها مجازر بحق “آل صبوح” في بساتين بابا عمرو و”آل الزعي” و”آل الرفاعي الوزير” في بساتين “جوير”. حيث أعدمت قوات النظام برفقة مليشيات من “قرية المزرعة” الشيعية العشرات من تلك العوائل بينهم نساء وأطفال وشيوخ وفق شهادات نقلها ناجون من تلك العوائل، حيث قاموا بقتلهم بعدة طرق منها إطلاق النار مباشرة، وكسر الرأس بأداة حادة، وحرق حتى الموت.”

وفي منطقة نقيرة أيضاً قامت قوات النظام بقتل 45 شخصاً بعد احتجازهم في مصنع للمنتجات معروف بـ”معمل سامبا”، كما قامت بقتل 50 شخصاً في منطقة السلطانية بعد احتجازهم في مخزن تجاري، وقتلت قرابة 130 شخصاً في بساتين منطقة السلطانية.

كما قتلت قرابة 50 شخصاً في ساحة مؤسسة بابا عمرو، وقتلت قرابة 30 شخصاً واغتصبت فتاة صغيرة في شارع الحولاني بعد العثور عليهم مختبئين في قبو منزلهم.

وقامت قوات النظام باعتقال مئات الأشخاص خلال تلك الحملة، وتبين لاحقاً مقتل عدد منهم بعد ظهورهم في الصور الشهيرة التي سربها المنشق عن قوات النظام السوري والمعروف بـ”قيصر”.

ويذكر أنه في اليوم 22 من الحملة على حي بابا عمرو استهدفت قوات النظام السوري بصواريخ موجهة مركز بابا عمرو الإعلامي، ما أدى لمقتل الصحافية الأميركية ماري كولفين والمصور الفرنسي ريمي أوشليك الذين كانا مقيمين في المركز، بينما أصيب عدد من الصحفيين الأجانب وعدد من الناشطين المعارضين للنظام، حيث استهدف النظام المركز ومحيطه لمدة خمس ساعات بشكل متواصل، ولم يتوقف إلا بعد أن علم بأنه قتل الصحفيين، وكان يريد قتل كل من كان في المركز بسبب الضجة الإعلامية التي أحدثتها الصحافيون من خلال نقلهم للحقيقة من بابا عمرو.

وكان المركز المعروف باسم “مركز بابا عمرو نقطة انطلاق وتجمع للصحافيين الأجانب الذين زاروا حي بابا عمرو في تلك المدة، وتمكن الجيش الحر لاحقاً من إجلاء الصحافيين الجرحى إلى لبنان عن طريق التهريب.

اتخذت الميليشيا الطائفية خلال حصارها لبلدة بابا عمرو ومحيطها مقراً لتوقيف المعتقلين، يقع على طريق التحويلة بعد جسر “جوبر” بحوالي كيلومتر واحد، وهذا المقر في الأساس عبارة عن شركة أو غاريت للمشروبات الغازية والتي تعود ملكيتها لأحد مؤيدي النظام وهو عميد كان يخدم في أجهزة أمن النظام اسمه العميد “علي اسماعيل”، حيث اتخذت قوات الحرس الجمهوري من هذه الشركة مقراً للاعتقال والتوقيف، وكان يتم فيه سجن وتعذيب كافة المعتقلين من أبناء تلك المنطقة، ويتبع لهذه الشركة مستودع كبير نحو 500 متر مربع، كان بمثابة المكان الرئيسي للتوقيف والتعذيب والتصفية وقد تمت بداخله جرائم بئى لها جبين الإنسانية بحق الرجال والنساء على السواء، وحسب أحد أبناء المنطقة الذين عايشوا تلك الفترة بكل دقة فقد تجاوز مجموع الذين تمت تصفيتهم داخل هذا المعتقل لوحده حوالي 460 شخصاً بين رجل وامرأة على مدى أشهر خوض المعارك هناك مع النظام.

دفن الموتى

في البداية وعلى امتداد عدة أشهر من المواجهات والحصار وقبل اقتحام النظام كان سكان “بابا عمرو” يدفنون قتلاهم في المقابر الموجودة داخل الحي أو بالقرب منه، كما كانوا ينقلون بعض القتلى إلى مقبرة تم افتتاحها حديثاً في حي الشماس المجاور لحي بابا عمرو من الجهة الشرقية، والذي كان يضم المشفى الميداني الأساسي للجرحى أيضاً، حيث كان ينقل إليه الجرحى والذي قضى فيه عدد كبير من الجرحى الذين لم ينجح الفريق الإسعافي بعلاجهم بسبب حاجتهم إلى مداخلات طبية كبيرة تقصر خبرة الفريق الطبي والمعدات الموجودة هناك عن تلبيتها، أيضاً هؤلاء الضحايا كانوا يدفنون في هذه المقبرة والتي تعرف بين المدنيين هناك باسم مقبرة الشهداء، حيث دفن فيها بداية عدد من أبناء حي الشماس الذين كانوا يناصرون حي بابا عمرو وتمت تصفيتهم على يد النظام. أما بالنسبة لبعض الذين قتلهم النظام وميليشياته داخل الأحياء السكنية مثل بابا عمرو و”جورة العرايس” و”السلطانية” و”جوبر”، فقد تم نقل معظمهم إلى المشفى العسكري بحمص وتم رميهم هناك.

لجنة لاستلام جثامين القتلى

شكل أهالي حي بابا عمرو المتواجدين خارجه لجنة للتفاوض مع النظام من أجل استلام الجثامين التي سحبها النظام ليصار إلى دفنها، وكانت هذه اللجنة برئاسة الشيخ معن طعمة خطيب جامع الجيلاني في بابا عمرو، وهو شخصية معروفة لدى أهالي بابا عمرو وجوارها، وكان يرافقه عدة شخصيات أخرى منهم الشيخ خالد الأقرع من قرية جوبر وحسان الشمالي من قرية كفر عايا وغيرهم، وقد نقل عن اللجنة أنهم عندما زاروا المشفى العسكري بحمص كانت الروائح فظيعة لدرجة لا تطاق، والجثامين مرمية ومكدسة فوق بعضها البعض وحتى أن بعضها يعود لعناصر النظام وليست فقط للأهالي، إذ تم تصفية العناصر الذين أظهروا تعاطفاً مع الضحايا ميدانياً بتهمة مناصرتهم للثوار أو نيتهم الانشقاق.

وقد وضع النظام عدة شروط من أجل الموافقة على تسليم الجثامين، ومن هذه الشروط أن توزع هذه الجثث وتدفن في المقابر التي يحددها النظام، وأن يتم تسليم الجثث على دفعات، وأن يتم دفن كل دفعة من هذه الدفعات في مقبرة إحدى القرى التي يحددها ضباط النظام، وأن يتم الدفن ليلاً، وألا يتم تصوير أو نشر ذلك للإعلام. وتحت ضغط الموقف وافقت اللجنة على كامل هذه الشروط، وتم استلام عدة دفعات، حيث تم نقلها إلى مقابر القرى التي حددها النظام، وقد تم دفن الأعداد التالية في مقابر هذه القرى:

مقابر وجثامين كثيرة

- مقبرة الديبة: تم دفن 380 جثماناً دفعة واحدة
- ، مقبرة البويضة: تم دفن 80 جثماناً
- مقبرة كفر عايا: تم دفن 75 جثماناً
- مقبرة مسكنة: دفن فيها عدد قليل يتجاوز 30 بقليل
- ، مقبرة الجديدة: حوالي 60 جثماناً
- شنشار: حوالي 50 جثماناً
- ومقبرة أبل الجديدة: حوالي 100 جثمان، قام النظام بتخريبها والعبث بها لاحقاً

وقد بلغ مجموع الجثامين التي تم دفنها وتوزيعها على تلك المقابر 750 جثماناً، حيث كان يتم حفر الخندق ودفن الجثامين، ومن ثم تغطية القبور بالواح من التوتياء ثم ردم التراب فوقها.

وكانت الامور تسير بهذا الشكل حتى قام ثوار البويضة الشرقية بتصوير الجنامين خلال عملية الدفن، ما دفع النظام للتوقف عن تسليم باقي الجثث التي بقيت عنده، قام عناصر النظام بمتابعة توزيعها، حيث دفن عدد غير معروف داخل مقبرة جماعية على حدود بلدة جوبر، كما قام بنقل قسم آخر إلى مقبرة النعص غربي مدينة حمص، وقسم ثالث تم دفنه داخل مقبرة حمص الشمالية المسماة مقبرة تل النصر، حيث تم دفنها هناك بشكل جماعي وبأعداد تقارب الخمسين في كل منها.

قتلى ومفقودون

رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة لعدد القتلى الذين سقطوا في بابا عمرو وجوارها، إلا أن معظم التقديرات تشير إلى أن العدد يتراوح بين 4000-4300 قتيل ومفقود منذ بداية الأحداث فيه وحتى خروج المعارضة المسلحة من هناك، يوجد منهم 1100 مفقود لا يعرف مصيرهم حتى تاريخه، ومن هؤلاء القتلى الذين وثقهم النظام نفسه تلك اللائحة الموجودة داخل فرع الأمن الجنائي بحمص والتي تضم أسماء 560 ضحية من أهالي بابا عمرو قد تمت تصفيتهم من قبل عناصر النظام، وتم تسجيلهم وتدوينهم على اعتبار أن “العصابات الارهابية المسلحة” هي من قامت بقتلهم، وهذه اللائحة الموجودة في فرع الأمن الجنائي بحمص قام النظام بإرسال نسخة منها إلى الأمم المتحدة من أجل تجريم الثوار هناك وتبرئة ساحته هو ومجرميه.

النزوح الجماعي

بعد دخول جيش النظام إلى حي بابا عمرو ثم وقوع مجزرة كرم الزيتون بدأت حركات نزوح جماعي ضخمة من مدينة حمص، خوفاً من حدوث مجازر جديدة أو قصف أو غيره، بالإضافة إلى تفاقم الوضع الإنساني والجوع والحصار وغير ذلك. بدأ تدفق أفواج من العائلات الحمصية نحو المناطق المحيطة بأعداد هائلة بحلول مطلع وأواسط شهر آذار، يستقر معظم أهالي بابا عمرو المهجرين في مدينة طرابلس بلبان ومخيم الركبان الحدودي مع الأردن، بينما تمكن بعضهم من الوصول إلى تركيا ومصر والأردن، ويوجد أعداد أخرى في المناطق التي يسيطر عليها النظام.

صرحت مسؤولة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة “فاليري أموس” بعد زيارتها حي بابا عمرو في 8 آذار عقب قصفه لثلاثة أسابيع بالمدفعية والصواريخ: “رأيت حي بابا عمرو مدمراً بالكامل”، كما قالت إنها “وجدت سكاناً قلائل في الحي

تغيير ديمغرافي

قام النظام السوري بعد سيطرته على الحي ومنع الأهالي من العودة إلى بيوتهم بجلب عشرات العائلات من المؤيدين له، وأسكنهم في الحي وطوق الحي بدار فصل إسمنتي ارتفاعه خمسة أمتار، ثم صادق مجلس مدينة حمص التابع للنظام على المخطط التنظيمي العام النهائي لمشروع إعادة إعمار مناطق بابا عمرو والسلطانية وجوبر، في خطوة لتكريس التغيير الديموغرافي في المدينة.